

جريمة الهوية، هل تمر؟

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

يدعي أهل الحكم القديم-الجديد المنصبون حديثاً في لبنان بأنهم سيقومون دولة القانون ويقطعون دابر دولة المزرعة ويعيدون لكل ذي حق حقه، وقد سلموا لهذه الغاية وزارة العدل إلى القاضي جوزيف شاوول المعروف بنزاهته ونظافة كفه. فهل يستطيع هذا القاضي من إعادة القانون إلى بلد يحتله الغرباء ويتحكمون بقرار حكامة المعينون من قبلهم؟

وهل بإمكان المغتربين نسيان محاسن طاقم حكم الهراوي-الحريري-المر البائد وخطته المفصلة لضرب الاغتراب وزرع روح الشقاق بين جالياته وتحويلها إلى جماعات متناحرة متقاتلة يسهل شل قدراتها الوطنية الهائلة وتحبيدها عن أي مسعى جاد لجهة دعم جهود تحرير الوطن الأم. وكيف يمكن إغفال آلية تنفيذ الخطة وهي وزارة جديدة استحدثوها خصيصاً لهذه الغاية و سموها زوراً "وزارة المغتربين" وكلفوها القيام بالمهمات التقسيمية الطروادية المطلوبة.

أول أعمال الوزارة المؤامرة كانت شق الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم وتحويلها إلى جامعات، وقد أوجدوا بالتعاون مع النفعيين والوصوليين جامعة محسوبة على وزارة الخارجية، وأخرى مدعومة من قبل وزارة المغتربين، وقد أخذ في الاعتبار العامل المذهبي في توزيع الأدوار بين الفريقين للعب على الأوتار الطائفية، فيما الهدف واحد، والمهمة واحدة، والفريقان بالواقع، عن معرفة، أو عن جهل، لا فرق، عملاً وما زال يعملان ضمن هذا المخطط الجهنمي. وما المؤتمر

الذي رعته وزارة المغتربين في لبنان لمجموعة الجامعة المتعاونة معها في بيروت في بداية الشهر الأول من السنة الماضية، والمؤتمر الذي أقامته في نهاية شهر شباط الماضي لإعلامي الاغتراب وأيضاً في بيروت وعلى نفقة الدولة، وأيضاً المؤتمرات المشابهة المعدة لهذه السنة، إلا أمثلة بسيطة عما نقول، وما على المغترب الكريم إلا الاختيار بين "هالك ومالك وقباض الأرواح".

أما قمة المؤامرة فكانت في القوانين الهمايونية التي سنها طاقم الهراوي-الحريري-المر، لاستبدال الهويات (تذاكر الهوية). فقد نشرت خلال السنة المنصرمة أكثر من صحيفة في لبنان وفي بلاد الانتشار أخبار مفادها أن وزارة الداخلية اللبنانية بقيادة الستاليني ميشال المر حددت للمغتربين فترة عشرة سنوات لاستبدال هوياتهم في لبنان فقط في لبنان، ومن لا يفعل ذلك خلال هذه الفترة يفقد جنسيته اللبنانية. ورغم أنه لم يصدر أي بيان مكتوب رسمي حول هذا الأمر، ورغم نفي المراجع المختصة الكلامي فقط لهذه الجريمة في حينه، فإن الخبر تم ويتم تداوله بالعلن في لبنان وفي بلاد الانتشار، مما يؤكد صحته. فلا دخان دون نار، ونار الاحتلال الأخوي التي لم توفر شيئاً في لبنان إلا وأحرقته، وبالطبع يهملها حرق ورقة الاغتراب ليسهل عليها إلغاء لبنان وضمه في الوقت المناسب.

لقد تحرك عدد كبير من التجمعات الاغترابية في كندا وغيرها من بلاد الانتشار وفي طليعتها "الاتحاد اللبناني-الكندي لحقوق الإنسان" الذي وجه رسالة إلى وزارة الخارجية اللبنانية (عبر السفارة في أوتاوا) في ١٩٩٨/١/٢٤ مطالباً بعرض القضية الخطيرة هذه على مجلس الوزراء بأسرع وقت ممكن ومستنكراً الشروط التعجيزية المعمول بها حالياً

لاستبدال هويات المغتربين. إلا أن أهل الحكم تجاهلوا الأمر ولم يكلفوا أنفسهم حتى الرد على الرسالة، وعملوا على منع نشرها الصحف اللبنانية وفرضوا التعقيم الكامل على الملف برمته.

سؤالنا إلى أهل الحكم الجديد-القديم ومن خلالهم إلى كافة المراجع الدينية والسياسية: لماذا لا تتم عملية استبدال الهويات في السفارات والقنصليات اللبنانية المنتشرة في كافة أرجاء العالم؟ وهل إجراء "البصم" على أهميته، شيء لا يمكن إتمامه خارج لبنان، رغم التقنيات العلمية الهائلة المتوفرة من كومبيوترات وأقمار صناعية وآلات تصوير وغيرها؟ أم أن المطلوب وبكل بساطة "تشليح" المغترب جنسيته لإعطائها للأغراب الذين يحتلون لبنان حالياً ويعيثون فيه فساداً.

هل يعقل أن يتمكن ما يقارب الثلاثة ملايين لبناني مغترب ما زالوا يحتفظون بجنسيتهم اللبنانية، ومنهم ٣٠٠ ألف في كندا وما يزيد عن ذلك في استراليا أن يسافروا إلى لبنان ليبصموا ويستبدلوا هوياتهم؟ إنها مهزلة ومأساة وجريمة في آن بحق المغتربين.

إن المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية تستنكر استمرار هذه المؤامرة بحق المغتربين، وتطلب من وزير العدل جوزيف شاول وهو القاضي العادل أن ينظر في هذه الهرطقة ويتخذ الإجراءات القانونية والعادلة لتطمين المغتربين الذين هجروا من أرض أجدادهم قسراً. وتطلب منه أيضاً ومن خلاله من مجلس الوزراء تأمين ما يلزم من تقنيات وإجراءات لتمكين المغتربين من استبدال هوياتهم في أماكن تواجدهم. إن مصداقية الحكم، إن كان هناك أي مصداقية له، ستبقى مغيبة دون الالتفات الجدي لهذا الأمر.

عشتم وعاش لبنان